المؤشر السعري
6175.9
بتغير قدره
+10.9
%0.18

توقعات بتحقيق «رمال» 16٪ أرباحاً على رأسمالها الجديد

توقعت مصادر مطلعة لـ «الأنباء» ان تعلن شركة رمال الكويت العقارية عن نتائجها المالية للنصف الأول خلال الاسبوع المقبل، مشيرة الى ان الارباح ستكون أكثر من 16٪ على رأس المال الجديد البالغ 22 مليون دينار بعد توزيعات 2010 والتي كانت عبارة عن 10٪ أسهم منحة.

وعلى صعيد آخر قالت المصادر ان السهم يشهد رواجا كبيرا في السوق في الوقت الراهن على اثر عمليات تخارج لبعض الصناديق من أسهم قيادية تنفيذا لقرار هيئة أسواق المال والتي لا تجيز تملك اكثر من 10٪ من سهم واحد.

● شريف حمدي

330 مليون دينار القيمة الإجمالية للمشروع

«الدوحة القطري» سدد 33 مليون دينار قيمة خطابات الضمان الأولية لتمويل مشروع ميناء بوبيان

علمت «الانباء» من مصادر مصرفية أن بنك الدوحة القطري قام بتسديد قيمة خطابات الضمان الاولية الخاصة بتمويل مشروع ميناء بوبيان والتي تبلغ 33 مليون دينار، بعد أن فاز المصرف بتمويل المشروع الذي رست مناقصته على شركتي هونداي الكورية والخرافي، مبينة أن قيمة المشروع الذي تم توقيع عقده مع الشركة الكورية تبلغ 330 مليون دينار، الا أن المشروع لم يدخل حيز تنفيذ المراحل الانشائية.

وتوقعت المصادر أن تبدأ أعمال الانشاء الخاصة بعد الانتهاء من توقيع العقد وتسديد قيمة خطابات الضمان الاولية، حيث تم الانتهاء من اجراءات توقيع العقود مع شركتي المقاولات، وتوي بنك الدوحة المشرف على عمليات التمويل التنسيق مع الجهات الحكومية للانتهاء من اجراءات اصدار خطابات الضمان، لافته الى أن الاجراءات الروتينية بالدورة المستندية الحكومية قد أخرت خلال الفترة الماضية صدور خطابات الضمان رغم استعداد البنك لتحويل المبلغ لحساب الحكومة. وأشارت الى أن المشروع سيفتح آفاقا جديدة في الاقتصاد الكويتي، كما سيساعد الشركات المتعثرة على ايجاد فرص استثمارية جيدة، وذلك من خلال حجم مشروعات الخدمات المساندة التابعة لهذه المشروعات العملاقة، متوقعة أن تبلغ قيمة المشروعات المسندة لميناء بوبيان 10 أضعاف قيمة المشروع على أقل تقدير، مما يؤكد أن البنوك ستجد سبلا لتوظيف ما لديها من سيولة.

وشددت المصادر على ضرورة وضع أساليب أو آلية لتخليص الاجراءات المتشابكة بين القطاع الخاص والحكومة، للقضاء على الروتين وانجاز العمل في وقت أقل خاصة في ظل توافر المشاريع التنموية الجيدة التي تفتح المجال لعمل العديد من الشركات بجميع القطاعات الاقتصادية وبالتالي تدور عجلة الانتاج للاقتصاد الوطني، مع الاخذ في الاعتبار ضرورة تقليص الدورة المستندية من اجل الانجاز السريع لجميع المشاريع التنموية المزمع تنفيذها خلال الفترة المقبلة.

جدير بالذكر انه تم البدء في أعمال المرحلة الاولى من المشروع في سبتمبر 2007 والخاصة بالطريق الذي يربط الميناء بمدينة الصبية، كما تم توقيع عقود المراحل التنفيذية من المشروع والخاصة باعداد دراسة التقييم البيني، وأعمال تصميم 24 مرسى، اضافة الى تصميم أعمال تعميق القناة وأحواض الميناء وانشاء أربعة مراس بطول 1600 متر، وتم وضع الدراسة من الشركة الكورية ووافقت عليها الدولة، لكن لم تدخل أي من مراحل المشروع في التنفيذ حتى الآن.

● محمود فاروق

مقر فرع بنك الدوحة القطري في الكويت

بانخفاض قدره 60٪ نتيجة تأجيل العديد من المشاريع الكبرى

428,9 مليون دينار إجمالي العقود التي وقعتها «نفط الكويت» في النصف الأول

كشفت إحصائية مجمعة حصلت «الأنباء» على نسخة منها أن قيمة المشاريع والعقود التي قامت شركة نفط الكويت بتوقيعها خلال النصف الأول من العام الحالي بلغت حوالي 429 مليون دينار، مشيرة الى أن إنفاق الشركة شهد تراجعا كبيرا يصل إلى حوالي 60٪ مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي والتي بلغت قيمة المشاريع فيها حوالي 1,16 مليار دينار وهذا يرجع في الأساس الى تأجيل العديد من المشاريع الكبرى التي كانت تخطط نفط الكويت لتنفيذها خلال النصف الأول.

وأشارت مصادر مسؤولة في نفط الكويت الى أنه على الرغم من مساعي الشركة الرامية الى تنفيذ العديد من المشاريع المليارية خلال العام الحالي إلا أن حالة الشلل التام التي أصابت القطاع النفطي طوال فترة النصف الأول أثرت كثيرا على الشركة وعلى العقود بشكل كبير، مشيرة الى أن فك العديد من المعضلات الشائكة التي كانت تقف أمام القطاع النفطي مثل تعيين القياديين وإقرار المشروعات الكبرى ستكون بادرة خير لتنفيذ العديد من المشاريع خلال النصف الثاني.

وذكرت الإحصائية أن قيمة العقود التي وقعتها الشركة في شهر يناير بلغت 179,8 مليون دينار كان أكبرها لشركة شلمبرجير لخدمات الحقول بقيمة 70,8 مليون دينار وشركة هاليبرتون بقيمة 49,7 مليون دينار لتقديم خدمات في عددا من الحقول النفطية.

وأشارت إلى أن قيمة العقود في شهر فبراير بلغت 24,7 مليون دينار كان أكبرها مع شركتي الملا لتأجير السيارات والشركة الكويتية لتأجير السيارات بقيمة 5,8 و8,4 ملايين دينار على التوالي، مبينة أن قيمة العقود التي وقعت في شهر مارس بلغت 109,6 ملايين دينار كان أكبرها من نصيب شركة المجموعة المشتركة للمقاولات بقيمة 26,9 مليون دينار لبناء 5 محطات إطفاء في شمال وغرب الكويت بالإضافة الى منطقة برقان.

هذا وبينت الإحصائية أن قيمة العقود انخفضت بشكل حاد خلال شهر ابريل ومايو حيث بلغت قيمتهما خلال الشهرين 20,2 مليون دينار و11,5 مليون دينار على التوالي.

وأشارت الإحصائية الى أن قيمة العقود التي وقعتها نفط الكويت في شهر يونيو الماضي بلغت 83,1 مليون دينار، وذهب أكبر عقدين في يونيو لمصلحة شركة هاليبرتون أوفرسيز ومقرها دبي، ولمصلحة شركة الروضتين الواحدة للتجارة العامة، وبلغت قيمة العقد 9,4 ملايين دينار، فيما حصلت على العقد الثاني شركة الغانم انترناشيونال، وبلغت قيمته 32,4 مليون دولار، ويهدف إلى استبدال السخانات الحالية في وحدات الشركة التي تقع في خمسة مراكز تجميع للنفط الخام.

وبينت الإحصائية أن جعبة نفط الكويت من المشاريع لن تنفذ خلال العام 2011 حيث سيتم التوسع بشكل كبير في تنفيذ خطط الحفر في شمال الكويت وتنفيذ العديد من المشروعات بمنطقة جنوب شرق الكويت واللازمة لاستيعاب الزيادة في انتاج النفط والغاز والماء المصاحب.

وأشارت الإحصائية الى انه على الرغم من تركيز عمليات انتاج النفط في منطقة برقان والبالغة 1,429 ألف برميل/ يوم من إجمالي الإنتاج الفعلي اليومي للكويت إلا أن الشركة سعت جاهدة خلال العام 2010 الى زيادة إنتاج حقول الشمال الى 860 ألف برميل يوميا واعتزام الوصول لإنتاج 1,1 مليار قدم مكعبة من الغاز في 2013.

من جهة أخرى وعلى صعيد تنفيذ استراتيجية 2020 وتطبيقها حتى عام 2030 قالت المصادر أن «نفط الكويت» حققت زيادة في القدرة الإنتاجية للشركة من 2,787 مليون برميل يومي الى 3 ملايين برميل يومي في السنة المالية 2011/2010 وذلك من خلال انجاز العديد من المشاريع الرأسمالية كحفر آبار جديدة وإعداد شبكات وخطوط تدفق ومرافق سطحيه مما نتج عنه زيادة في قيمة الأصول المملوكة للشركة من 3,7 مليارات دينار في السنة السابقة الى 4,2 مليارات دينار خلال السنة الحالية، الأمر الذي ساهم في رفع قيمة الاستهلاك السنوي على الأصول الثابتة من 212 مليون دينار الى 295 مليون دينار.

● أحمد مغربي

قيمة العقود التي أرستها شركة نفط الكويت شهريا خلال النصف الأول

الشهر	قيمة العقود
يناير	179,8
فبراير	24,7
مارس	109,6
أبريل	20,2
مايو	11,5
يونيو	83,1
الإجمالي	428,9

استقرار نسبة القروض غير المنتظمة عند 2,4٪ من إجمالي محفظة القروض والسلفيات

«الأهلي المتحد» يربح 161,7 مليون دولار للنصف الأول

أعلن البنك الاهلي المتحد نتائجه المالية لفترة الستة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2011 والتي تظهر تحقيق أرباح صافية عائدة لحقوق مساهميه بلغت 161,7 مليون دولار، مسجلا نموا بنسبة 19٪ عما كانت عليه أرباح النصف الاول من عام 2010 (135,9 مليون دولار)، وليبلغ بذلك عائد السهم عن هذه الفترة 3,3 سنتات مقابل عائد 2,8 سنت للفترة ذاتها من العام الماضي. أما عن فترة الثلاثة أشهر المنتهية في 30 يونيو 2011 فقد سجل البنك صافي أرباح بلغ 84,4 مليون دولار، بارتفاع بنسبة 20,2٪ بالمقارنة مع الربع الثاني من عام 2010 (70,2 مليون دولار).

كما نما صافي دخل البنك من الفوائد بنسبة 16,8٪ الى 279,5 مليون دولار للنصف الاول من 2011 مقابل 239,2 مليون دولار لنفس الفترة من 2010، في حين أسهم الاداء القوي للبنوك المنضوية تحت مظلة المجموعة في كل من قطر وسلطنة عمان في رفع حصة البنك من أرباح المصارف الزميلة الى 31,2 مليون دولار للنصف الاول من العام الحالي مقابل 23,6 مليون دولار للفترة المقارنة من العام الماضي، فيما سجلت نسبة التكاليف الى الدخل تحسنا لتبلغ 31,0٪ مقارنة بنسبة 32,4٪ لنفس الفترة من 2010.

هذا وقد استقرت نسبة القروض غير المنتظمة عند معدل 2,4٪ من اجمالي محفظة القروض والسلفيات، فيما ارتفعت نسبة تغطية مخصصات الائتمان والتي تشمل مخصصات عامة احترازية الى 128٪ مقارنة بنسبة تغطية لهذه القروض بلغت 106٪ كما في 30 يونيو 2010.

وبناء على نتائج الفترة، فقد ارتفع معدل العائد على متوسط حقوق المساهمين الى 13,3٪ مقابل 12,3٪ لنفس الفترة من عام 2010 فيما ارتفع معدل العائد على متوسط الاصول الى 1,3٪ مقابل 1,2٪ للفترة ذاتها من عام 2010.

كما سجل اجمالي موجودات المجموعة نموا بنسبة 4,1٪ لتبلغ 27,6 مليار دولار بالمقارنة مع 26,5 مليار دولار كما في 31 ديسمبر 2010، وهو نمو يعزى بشكل أساسي الى ازدياد ودائع العملاء وفي ظل استراتيجية انتقائية متحفظة في توظيف الاصول وتتسم بالتركيز على الاحتفاظ بمعدلات سيولة كافية في ضوء الظروف والمستجدات الاقليمية الراهنة.

وتعليقا على هذه النتائج، صرح رئيس مجلس ادارة البنك الاهلي المتحد فهد الرجعان، قائلا: «تعد النتائج الايجابية المتحققة خلال النصف الاول من هذا العام مشجعة ومدعاة للارتياح عموما، خاصة أنها تسجل في ظل فترة حافلة بالتحديات والتطورات التي تشهدها المنطقة على أكثر من صعيد. كما تأتي خطوات تعزيز التعاون الاستراتيجي مع مؤسسة التمويل الدولية ووضع الاتفاقيات الموقعة معها موضع التنفيذ ابتداء من شهر ابريل 2011 بمثابة تأكيد جديد على ما أرساه البنك الاهلي المتحد من مركز مالي قوي ودور اقليمي مؤثر ومكانة متقدمة بين طليعة المؤسسات المصرفية العربية العاملة على امتداد المنطقة».

فهد الرجعان

«أجيليتي» تطلق خدمات شحن جوي مجدولة بين الصين وليتوانيا

أعلنت شركة «أجيليتي»، المزود الرائد للخدمات اللوجيستية العالمية، عن تقديمها خدمات الشحن المجدول والتي تربط بين كل من مدينتي شينزين وشانغهاى الصينيتين بمدينة كاوناس في جمهورية ليتوانيا بشكل مباشر.

وقالت الشركة في بيان صحافي انه مع خيارات الشحن الضئيلة المتاحة حاليا لتغطية طرق الشحن بين البلدين، ستقوم الخدمة الجديدة التي ستقدمها «أجيليتي» بمساعدة العملاء على نقل بضائعهم من الصين الى الاسواق الآخذة في النمو في شمال أوروبا والدول الاسكندنافية وروسيا ودول البلطيق، حيث تتسع رحلة الشحن الواحدة لنحو 107 أطنان من البضائع، وتسمح الخدمة الجديدة ـ التي تنطلق بشكل أسبوعي بصفة مبدئية ـ لعملاء «أجيليتي» بدخول أسرع الى هذه الأسواق من خلال خدمات الشحن الجوي ومنها «خدمات الشحن السريع» و«خدمات الشحن المميز» مع أوقات ترانزيت تتراوح بين اقل من يوم وأربعة أيام حسب الوجهة المعنية.

وتشكل هذه الخدمة جزءا من الخدمات اللوجيستية الشاملة التي تقدمها «أجيليتي»، وتمثل اضافة جديدة لحلول سلسلة التوريد ومنها: «النقل والتخزين» في الصين، والتخليص الجمركي في كاوناس، والتخزين في ليتوانيا، حيث تستطيع «أجيليتي» من خلال التعاون مع (هوبفرانز) بليتوانيا تقديم خدمة الشحن البري من كاوناس الى مجموعة أوسع من الوجهات، كما تسمح هذه الخدمة الجديدة للعملاء بايداع بضائعهم للشحن خلال عطلة نهاية الاسبوع جهات عديدة حيث تتم عمليات التخليص الجمركي صباح يوم الجمعة ويتم الاقلاع صباح يوم الاحد من كل أسبوع ومن ثم استقبال البضائع في بداية الاسبوع. وبهذه المناسبة، قال نائب الرئيس الاول لخدمات الشحن الجوي لدى «أجيليتي» ميشيل بلافوس: تظهر حاجة متزايدة لخدمات الشحن الجوي في دول شمال أوروبا والدول الاسكندنافية وروسيا ودول البلطيق، ومع خدمات الشحن المتوافرة لدينا، فاننا الآن في موقع متميز وفريد من نوعه، نستطيع من خلاله أن نوفر حلولا لسلسلة التوريد المتكاملة والتي توفر بدورها سرعة الوصول لهذه الوجهات التجارية الهامة.

وبدوره، علق المدير التجاري الاول لدى «أجيليتي» جون كلومبرز، بالقول: «هذه الخدمة الجديدة تؤكد التزام اجيليتي نحو عملائها في الاسواق النامية، حيث ستساعدهم على بناء حلقات نقل آمنة وموثوقة والتي بدورها تربط عملاءهم وعملياتهم حول العالم».

خدمات الشحن الجوي من «أجيليتي»

بدأ العد التنازلي لانتهاء أحكام الفترة الانتقالية للقانون

الريس لـ «الأنباء»: لا أحد يملك تأجيل تطبيق لائحة «أسواق المال» سوى السلطة التشريعية

قال عضو المنظمة العربية للعلوم القانونية والمتخصص بالقوانين التجارية وأسواق المال سعد الريس انه لا أحد يملك تأجيل تطبيق أحكام اللائحة التنفيذية الصادرة تنفيذا لقانون هيئة أسواق المال رقم 7 لسنة 2010 سوى السلطة التشريعية وأي محاولة في هذا الاتجاه تعتبر تدخلا في أعمال السلطة التشريعية والتفافا على ارادتها الدستورية نظرا الى أن اللائحة التنفيذية جاءت تطبيقا للقانون الصادر من السلطة التشريعية وتعبيرا لارادتها.

وأضاف في تصريح خاص لـ «الأنباء» أن الفترة الانتقالية التي نظمها قانون الهيئة تشارف على الانتهاء بعد أشهر قليلة وستكون عواقبها وخيمة على كافة الاطراف اذا لم نحسن التصرف في ادارة تلك الفترة الانتقالية، وان كنا نعتقد أن قانون الهيئة الجديد رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية تحتاج الى تعديل لبعض بنودها بعد التطبيق العملي للقانون الجديد لكي تكون أكثر فاعلية وايجابية وفقا للمعايير الدولية.

تباين في الآراء

وأفاد بأن الساحة الاقتصادية شهدت تباينا واضحا في الآراء في الايام الماضية حول تطبيق قانون هيئة سوق المال الجديد رقم 7 لسنة 2010 بين الاطراف ذات العلاقة وهي هيئة سوق المال ووزارة التجارة ومدير البورصة وغرفة التجارة، مؤكدا أن هذا التباين طبيعي ومتوقع عند اقرار أي قانون جديد يمثل نقلة نوعية في تنظيم أحد أهم هياكل المال والاقتصاد في الكويت.

وأشار الى ان التباين في الآراء والاختلاف في الرؤى بين أطراف العلاقة مطلوب وايجابي شريطة أن يكون ذلك في اطار العمل المهني الذي نعهده من تلك الاطراف خاصة أننا نناقش قضايا فنية وقانونية دقيقة ومعقدة يفترض مناقشتها في الاجتماعات واللقاءات المهنية الخاصة وليس عبر وسائل الاعلام وان كنا نتفق تماما على وجود ملاحظات على قانون هيئة سوق المال الجديد كان يفترض على صائغيه أخذها بعين الاعتبار عند صياغتهم للقانون الجديد.

وقال الريس عن أسباب ذلك التباين: اننا لا نملك الدخول في نوايا أطراف العلاقة خاصة أنهم أصحاب خبرات مهنية ولهم دور بارز في العمل العام الا أن ما ظهر على السطح يؤكد أن هناك تباينا واضحا في وجهات النظر والتي نتمنى أن يكون الهدف منها الصالح العام لا الصالح الخاص ولا يمكن القبول بتحويل البورصة الى حلبة صراعات علنية وخفية من أي طرف كان فاستقرار البيئة المالية والاقتصادية مطلب أساسي في منهج أسواق المال العالمية.

ووجه الريس تساؤلا لمدير البورصة: ما هو موقفه من تشكيل لجنة السوق الجديدة ومدى مخالفته لمعايير منظمة «الآيسكو» من خلال جمع أحد الاعضاء مناصب تنفيذية ثلاثة في بنك محلي وشركة المقاصة وعضوية لجنة السوق، أليس في ذلك تعارض للمصالح ويخالف المعايير الدولية والمنهج التشريعي الجديد لقانون الهيئة رقم 7 لسنة 2010؟

وأكد الريس على ضرورة تطبيق القانون الجديد وفقا للفهم السليم له وما ارتآه المشرع الكويتي وأن تتماشى معه وذلك احتراما لذلك القانون، لاسيما أن تلك الفترة الانتقالية الحرجة تتطلب من كافة الجهات أطراف العلاقة أن تجتمع على خدمة المصالح العامة للسوق وأن تستقر البيئة المالية والاقتصادية، حيث ان سوق البورصة في كافة دول العالم يعتبر أحد أهم مراكز القوى المالية للدولة والتي تقاس بها منهجية الدولة في دعم الاستثمار وجذب رؤوس الاموال وغيرها.

وشدد الريس على أن مثل هذا التباين يجب الا يخرج عن اطار التباين العلمي والمنهجي لخدمة مصالح بورصة الكويت وألا يكون صراعا من أجل فرض وجهات النظر الشخصية فقط.

● منى الدغيمي

سعد الريس